«حقوق الإنسان» يرحب بدور مركز الملك عبدالله للحوار بين أتباع الأديان

المملكة تطالب بتفعيل خطة «الرباط» لنبذ الكراهية العنصرية أو الدينية

اعتمد مجلس حقوق الإنسان ضمن دورته العادية الخامسة والعشرين؛ قراراً أعدت مشروعه باكستان باسم منظمة التعاون الإسلامي، وفنزويلا، بعنوان "مكافحة التعصب والقولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الناس بسبب دينهم أو معتقدهم"، تم إعتماده بتوافق الآراء، وقد ورد في ديباجة القرار أن مجلس حقوق الإنسان يرحب بالدور الذي يقوم به مركز الملك عبد الله الدولي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا. ويعد ذلك اعترافاً بمبادرة خادم الحرمين الشريفين التي توجت بإنشاء هذا المركز.

وقد تضمن القرار عدداً من المبادئ والإجراءات الرامية إلى تعزيز التسامح والتعايش السلمي بين الشعوب.

وقد اعتمد المجلس القرار بالتوافق، وأكد سعادة المندوب الدائم للمملكة في المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف، السفير فيصل بن حسن طراد؛ أن هذا القرار إنجاز يسجل لصالح جهود المملكة في مجال حقوق الإنسان على المستوى الدولي، ويؤكد الدور الذي لعبته مبادرات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز من أجل إحلال لغة الحوار بدلاً من التناحر والحروب، كما أن اعتماد هذا القرار يؤكد دور المملكة وثقلها في المحافل الدولية.

وقد أكدت المملكة أهمية العمل على تنفيذ خطة عمل "الرباط" الداعية إلى حظر الدعوة للكراهية العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضًا على التمييز أو العداء أو العنف.

جاء ذلك في مداخلة لسفير المملكة لدى الأمم المتحدة في جنيف فيصل طراد خلال الحوار التفاعلي مع مقرر الأمم المتحدة المعني بحرية الدين أو المعتقد، والمقرر المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، وذلك في مقر مجلس حقوق الإنسان في جنيف في ١٢ مارس الماضي.

وقال: "إن المملكة بذلت جهودًا داعمة على المستوى الداخلي لمحاربة تلك الظاهرة، وتمثلت في إنشاء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الذي عقد لقاءات موسعة في كل أنحاء المملكة وشمل كل أطياف المجتمع السعودي؛ للتأكيد على مبدأ المساواة والعدل والتسامح ونبذ العنف والكراهية والعنصرية".

وأضاف: "وعلى المستوى الدولي جاءت دعوة خادم الحرمين الشريفين "حفظه الله" للحوار بين أتباع الديانات والثقافات، وتم تتويجها بإنشاء مركز الملك عبد الله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا بمساهمة من النمسا ومملكة إسبانيا، حيث يتكون هذا المجلس من تسع شخصيات عالمية تمثل أكبر الأديان والطوائف في العالم".

وعد هذه الجهود دليلاً ملموساً على أن لغة الحوار قادرة على مد جسور التواصل والتفاهم والتسامح بين بني البشر.

وقال: "لقد استضاف المركز في شهر نوفمبر الماضي مؤتمر التعليم بين أتباع الأديان والثقافات بعنوان "صورة الآخر" الذي دعا إلى إيجاد آفاق جديدة للتعاون البناء لسد الفجوة بين المفاهيم والقيم الدينية والثقافات الإنسانية، وحشد طاقات الباحثين والمختصين لمناقشة الإيجابيات والسلبيات ذات العلاقة بصورة الآخر، وتحديد أفضل الممارسات للاستفادة منها في دعم الحوار الهادف بين أتباع الديانات والحضارات والالتقاء حول القواسم المشتركة والقيم الإنسانية النبيلة لتحقيق التعايش وإرساء قيم العدل والسلام والمحبة والتسامح".

وأكد السفير طراد في ختام مداخلته أن العمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب؛ يتطلب جهداً دولياً متكاملاً للاتفاق على الإجراءات المناسبة التي يمكن اتخاذها وتكفل سلامة أراضي الدول وسيادتها وأمن مواطنيها.

آل حسين يؤكد أن أولويات حكومة المملكة احترام حقوق الإنسان

نائب وزير الخارجية السويدي: السعودية شهدت تطورات تنموية نوعية

أشاد نائب وزير الخارجية السويدي السيد فرانك بلفراج؛ بالتطورات التنموية التي شهدتها المملكة في المجالات كافة، حيث أكد أنه شاهد نقلة نوعية خلال العقدين الأخيرين منذ أن كان سفيراً لدولته لدى المملكة قبل ٢٠ عاماً، جاء ذلك خلال لقاء جمعه ومعالي نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين في مقر الهيئة أخيراً.

وقدم فرانك بلفراج شكره للهيئة على الاستقبال والتجاوب مع طرح الاستفسارات والأسئلة التي تتعلق بحقوق الإنسان.

بينما قام معالي الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين في مستهل اللقاء باستعراض مهام هيئة حقوق الإنسان، وذكر أن إحدى أولويات حكومة المملكة العربية السعودية هو العمل على احترام حقوق الإنسان وحمايتها، وذلك تنفيذاً لمقتضى ما ورد في النظام الأساس للحكم والمستمد من الشريعة الإسلامية.

وأوضح معاليه حرص المملكة واهتمامها بتعزيز حقوق الإنسان وتوطيدها ودعمها، وإيمانها بأهمية التعاون البناء والتفاعل بإيجابية مع الدول الصديقة وتنشيط التعاون الدولي، وأهمية تبادل التجارب والخبرات الإنسانية بين مختلف الدول والشعوب من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مشيراً إلى أن المملكة تشهد تطورات مطردة في مجال التنمية وحقوق الإنسان، حيث تقوم المملكة باتخاذ العديد من التدابير والسياسات لتعزيز حقوق الإنسان ودعمها في العديد من المجالات.

وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات المتميزة التي تربط البلدين الصديقين وسبل تعزيزها خصوصاً في مجال حقوق الإنسان. كما بحث معاليه خلال اللقاء تطورات حقوق الإنسان على الأصعدة كافة، ونوه بما تشهده المملكة من تطورات في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان والتي تحظى بدعم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز -يحفظه الله- مشدداً على أن الشريعة الإسلامية حفظت كل الحقوق وكفلتها لمن يعيش على أرض المملكة مواطناً كان أو مقيماً.

وأشار معاليه إلى الجوانب التوعوية والتثقيفية التي تقوم بها الهيئة، حيث إنها تعمل على برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتوسيع المشاركة المجتمعية في نشر ثقافة تلك الحقوق، وتدريب الكوادر البشرية عليها.